Distribution: Restricted **EB 2005/86/INF.4** 9 November 2005
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والثمانون

روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2005

جمهورية السودان

تنفيذ المرحلة الأولى
من
برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان
الممول بموجب الآلية الإقراضية المرنة

1 – الهدف من هذه المذكرة الإعلامية هو الالتزام بالفقرة 13 من المبادئ التوجيهية للآلية الإقراضية المرنة (الوثيقة EB 98/64/R.9/REV.1)، التي تنص على أنه لكل قرض يمنح بموجب الآلية الاقراضية المرنة وقبيل الانتهاء من أي مرحلة منه، يتوجب على إدارة الصندوق أن تقرر المضي أو إلغاء أو تأخير أية مراحل لاحقة. كما يتوجب عليها إعلام المجلس التنفيذي تبعا لذلك.

2 – تعطى هذه المذكرة الإعلامية تقريرا عن التقدم المحرز في تحقيق مؤشرات الانطلاق في المرحلة الأولى من برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان ويستند فحوى هذه المذكرة على مصادر عديدة: تقارير الإشراف التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واستعراض المرحلة الأولى الذي قام به فريق من المستشارين الدوليين والوطنيين، وأجرته ميدانيا الوكالة المنفذة الرائدة، وتقييم أجرته أكثر من دائرة واحدة في الصندوق. والذي ضمنت بعثة

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

موظفين من الصندوق من شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ودائرة إدارة البرامج ووحدة إدارة القروض والمنح بالإضافة إلى فريق من الأشخاص المرجعيين. وتقريرا البعثتين متوفران عند الطلب.

الخلفية

3 - صادق المجلس التنفيذي على تمويل برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان في سبتمبر/أيلول 2000 (الوثيقة EB/70/R.19) بقرض قيمته 13.3 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ومنحة قدرها 000 115 وحدة حقوق سحب خاصة. وقد قدر التمويل المشترك بحدود 16.10 مليون دولار أمريكي. وقدمت هذه المساعدة المالية بموجب الآلية الاقراضية المرنة مقسمة على مرحلتين مدة كل مرحلة منها خمس سنوات، بحيث تغدو المدة الإجمالية للبرنامج عشرة سنوات. وحسب مقتضيات الآلية الاقراضية المرنة فإن على البرنامج أن ينجح في تحقيق جملة من مؤشرات الانطلاق بحلول العام الرابع منه لتتم المصادقة على تمويل المرحلة الثانية والمضي فيها.

4 - لعقود طويلة، شهدت ولاية جنوب كردفان صراعات أهلية عانت منها سبل المعيشة المحلية وأدت إلى نزوح السكان مما أدى بدوره إلى زيادة الفقر والتعرض للمخاطر. وبحلول عام 2000 هدأت الصراعات إلى حد كبير مفسحة المجال لاتفاقية الهدنة بين الحكومة، والحركة الشعبية لتحرير السودان عام 2001، التي تمخض عنها بروتوكولات لسلام الخاصة بالمشاركة في الثروات والسلطات عام 2004، والتوقيع على اتفاق السلام الشامل في يناير/كانون الثاني 2005.

5 - ينبثق نهج تنفيذ البرنامج من الاعتراف بأن التطرق للفقر في المناطق المتأثرة بالصراعات، حيث التنافس شديد على الموارد الطبيعية، يتطلب استراتيجيات إنمائية تعطي الأولوية لقطاعي الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، وتروج لسياسات رشيدة في إصلاح الأراضي، وتحدث آليات لتخصيص الأراضي تتسم بالمساواة، وتشرك المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرارات. وبهذا يغدو الهدف الإجمالي للبرنامج هو تحسين مستويات المعيشة للأسر الزراعية وأسر الرعاة من ذوي الحيازات الصغيرة وضمان استدامتها، بما فيها الأسر التي تترأسها نساء. وذلك من خلال ضمان أمنهم الغذائي وتوفير الخدمات الاجتماعية لها في بيئة آمنة تستطيع هذه الأسر في ظلها إدارة شؤون مجتمعاتها المحلية.

6 - في المرحلة الأولى منه، هدف البرنامج إلى إيجاد خدمات اجتماعية وإنتاجية تحقق الكفاءة التكاليفية من خلال الابتعاد عن مركزية الحكومة المحلية، والمساعدة في تجديد القدرات الإنتاجية للمجتمعات المحلية أما في المرحلة الثانية فإنه سوف يتطرق إلى المتطلبات متوسطة إلى طويلة الأجل لتحقيق التنمية المستدامة أي إلى استراتيجية لإدارة الموارد الطبيعية تتسم بالمساواة وتكون قابلة للتشغيل، كما أنه يهدف إلى إتاحة الحصول على الخدمات المالية الريفية وتعزيز منظمات المجتمعات المحلية بحيث تغدو عوامل اقتصادية واجتماعية للتغيير والتنمية.

7 - ينطوي برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان على خمسة عناصر رئيسية هي:

(i) **الإرشاد الزراعي وخدمات أصحاب الحيازات الصغيرة**، وهو العنصر الذي يرمي إلى إيجاد خدمات إرشادية تشاركية تعتمد على المجتمعات المحلية على مستوى القرية، وتوريد بذور محسنة ومستلزمات زراعية، أدوات وحزم تقنية ملائمة.

(ii) **الإنتاج الحيواني وإدارة المراعي،** وهو العنصر الذي يسعى إلى تحسين الخدمات البيطرية على أساس استرداد التكلفة، وإعادة تكوين القطعان، وإحياء وإنشاء مرافق مياه مجتمعية لسقاية الحيوانات وتطوير استراتيجية لإدارة المراعي تتسم بالمساواة والعدالة.

(iii) **خدمات دعم المجتمعات المحلية،** وهو العنصر الذي سيعزز توفير مياه الشرب والإصحاح، وإعادة بناء العيادات الصحية المحلية، وتدريب المساعدين الصحيين المحليين وتزويدهم بأدوات الرعاية الطبية الأساسية، وإيجاد الآليات لصيانة الطرق الفرعية الريفية وتحسين سبل الوصول إلى المجتمعات المحلية في المناطق غير الآمنة. وكان من المتوقع الحصول على تمويل مشترك لهذا العنصر.

(iv) **الخدمات المالية الريفية،** وهو العنصر الذي كان يهدف إلى توفير الائتمان الرسمي وإيجاد رابطات مجتمعية للادخار والائتمان على شكل "صناديق" (مجموعات للادخار والائتمان) وتوفير المساعدة التقنية لتخطيط وتنظيم وإدارة الخدمات المالية المجتمعية.

(v) **الدعم المؤسسي،** الذي كان يشتمل على:

- **المجموعات النسائية ومجموعات المجتمعات المحلية،** بما في ذلك توعية المجتمعات المحلية وتعبئتها لغرس مبادئ التنمية التشاركية، وتشكيل المجموعات النسائية والمجتمعية وتوفير التدريب على التنمية الاجتماعية وتحديد المشروعات وتخطيطها وتنفيذها، وتمويل المراكز النسائية والمجتمعية.

- **المجالس المحلية،** من خلال تمويل المرافق الإرشادية والمركبات والمعدات والتدريب ومرتبات الموظفين وعلاواتهم وعمليات البرنامج.

- **إدارة البرنامج،** من خلال تمويل المرافق والمركبات والمعدات وإدارة وحدة إدارة البرنامج وتدريبها وتوفير المساعدة التقنية لها.

إنجازات البرنامج في مرحلته الأولى:

8 - غدا برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان نافذ المفعول في فبراير/شباط 2001. وقد تألفت المخرجات المخطط لها للمرحلة الأولى مما يلي: (i) أحداث 20 مجلسا محليا بموارد ونظم تتصف بالفعالية التكاليفية لمساعدة المجتمعات المحلية على تحسين سبل المعيشة الخاصة بها؛ (ii) تعزيز إنتاجية ودخول الأفراد والمجموعات من مشروعات الإنتاج الحيواني والمحصولي عن طريق توفير الخدمات الإرشادية المجتمعية والدعم التقني ودعم المستلزمات؛ (iii) الحد من انتشار الأمراض والوفيات من خلال إيجاد 220 مرفقا لمياه الشرب تملكها وتديرها المجتمعات المحلية بالإضافة إلى 200 مرفقا للخدمات الصحية الأساسية؛ (iv) تحسين وصيانة 484 كيلومتر من الطرق الريفية التي تتيح للمجتمعات المحلية الوصول إلى الأسواق والخدمات العامة. وأما النواتج الأخرى الإضافية التي تم تصورها لدعم أهداف المرحلة الثانية من البرنامج فهي تتألف مما يلي: (i) القيام بدراسة استراتيجية لإدارة الموارد

الطبيعية تشكل أساسا لنقل إدارة الموارد الطبيعية إلى مجموعات المستخدمين لها؛ و(ii) إعداد دليل لتنفيذ الخدمات المالية.

9 - وقد أشار التقدير الكلي للمرحلة الأولى من برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان إلى أن البرنامج قد تمخض عن فوائد ملموسة للسكان الريفيين كما أسهم في تحسين قدراتهم الإنتاجية والاستمرار في توطينهم وإشراكهم في المبادرات الاجتماعية والاقتصادية علاوة على ذلك فإن البرنامج يساعد على تطوير قدرات الوكالات الحكومية وموفري الخدمات من القطاع الخاص والرابطات المجتمعية بحيث تغدو أكثر استجابة للأولويات والأصول المجتمعية.

10 - حتى تاريخه، تم تشكيل ما مجموعه 14 فريقا إرشاديا يعمل في 14 وحدة إدارية ريفية في المجالس المحلية. وتتألف هذه الفرق من 56 مرشدا زراعياً (43% منهم من النساء). وتقوم الحكومة بتمويل مرتبات هذه الفرق بالكامل. إلا أن البرنامج مازال حتى تاريخه يقوم بتمويل علاوات الفرق مع السعي لنقل هذا التمويل بالتدريج إلى ميزانية الحكومة. وأما الهدف الذي ينص على إنشاء 20 فريقا إرشاديا في المجالس المحلية بأنه لم يعد صالحا الآن إذ أن الهيكلية الجديدة للحكومة المحلية قد دمجت البنية الإدارية في خمسة مجالس محلية و16 وحدة إدارية ريفية في العام 2001 والعام 2004. وأما بالنسبة للوحدتين الإداريتين الريفيتين المتبقيتين فستدخلان ضمن البرنامج في العام 2006.

11 - تم دعم تحسين الإنتاج الزراعي من خلال تدريب المزارعين والعروض في المزارع التي تستند إلى حد بعيد على نهج مدارس المزارعين، وكذلك من خلال توزيع البذار والآليات الأولية لمساعدة الأسر الأشد فقرا على استئناف إنتاجها، وتوفير صندوق للتمويل المسبق لمحصول القطن بحيث يتيح هذا الصندوق دفعة أولية عادلة لمنتجي القطن، كما أن البرنامج يوفر إصلاح وإنشاء نقاط مياه لسقاية الحيوانات ويقدم الخدمات البيطرية. والبيانات الخاصة بالإنتاج الحيواني والمحصولي متوفرة لموسمي 2002/2001 و2004/2003، وهي تظهر أن المساحة الوسطية المفلوحة في قرى المستفيدين من البرنامج قد زادت وأن المردود قد نما كما حدث تحول من محاصيل الكفاف إلى المحاصيل النقدية مع تحسن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية. وفيما يتعلق ببيانات الإنتاج الحيواني فهنالك توجه إلى زيادة أعداد الحيوانات في الإقليم الغربي من الولاية وهو الإقليم الذي تأثر بشكل خاص بالحرب الأهلية.

12 - يعمل البرنامج مع 99 لجنة مسجلة من لجان التنمية المجتمعية في 151 قرية وصل مجموع أعضائها الإجمالي إلى حوالي 000 25 أسرة في نهاية عام 2004. ولكل مجتمع محلي مشارك لجنة للتنمية المجتمعية يتراوح عدد أعضائها بين 10–15 عضو (ثلثهم من النساء). وأعضاء لجان التنمية المجتمعية رائدون لمجموعات مصالح مختلفة تم تشكيلها بالتعاون مع البرنامج (مزارعون، نساء، خدمات، رعاة، مشروعات صغيرة).

13 - وفي ظل غياب أي تمويل مشترك لقطاع الخدمات الاجتماعية، استجاب البرنامج للاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية في هذا المجال عن طريق إحداث صندوق للمبادرات المجتمعية للإسهام في السعي لإيجاد البنى الأساسية الاجتماعية التي اعتبرها السكان المحليون أولوية قصوى. وحتى تاريخه، ساعد برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان المجتمعات المحلية على إنشاء 35 مرفقا تعليميا و10 مراكز صحية و15 مركزا مجتمعيا. علاوة على ذلك فقد كان البرنامج أيضا نشطا في إيجاد علاقات تعاونية مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات الدولية غير الحكومية لردم الهوة في توفير الخدمات الاجتماعية.

14 - وفيما يتعلق بالمرافق الائتمانية، فقد كان البرنامج حذرا في تنفيذ هذا العنصر، إذ لم يتم الصرف من الخطين الائتمانيين الرسمي وغير الرسمي باستثناء التمويل المسبق للقطن خلال موسمي زراعة القطن 2003/2002 و2004/2003 بما مجموعه 000 152 دولار أمريكي. إلا أن البنك الزراعي السوداني قد وفر ائتمانات موسمية للمحاصيل من موارده الذاتية للجان التنمية المجتمعية للموسمين الزراعيين 2004/2003 و2005/2004 بما مجموعه 000 185 دولار أمريكي (أي ما يعادل 78% من الميزانية الائتمانية للمحاصيل الموسمية المخطط لها تحت تمويل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للمرحلة الأولى من البرنامج). وقد شكلت النساء 19% من ما مجموعه 300 4 مزارع ممن حصلوا على قروض. وأما معدلات السداد فكانت منخفضة على وجه العموم ويعود ذلك أساسا إلى التأخيرات في تسليم الائتمانات وضعف الإشراف من قبل البنك الزراعي السوداني وقد فادت هذه التجربة برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان إلى ربط أية مساعدة يمنحها في المرحلة الثانية منه بتحسين الإجراءات الافتراضية المعمول بها في البنك الزراعي السوداني.

15 - تم تخصيص 7.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، من قيمة القرض الإجمالية وقدرها 13.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، للمرحلة الأولى من البرنامج. وعند كتابة هذه المذكرة، كانت نسبة الصرف من مخصصات المرحلة الأولى قد بلغت 97%. وقد جهد البرنامج لإيصال الخدمات للمستفيدين منه بأكثر الأساليب تحقيقا للكفاءة التكليفية. وبحلول عام 2004، كان ما نسبته 68% من نفقات البرنامج السنوية موجها للمستفيدين. وفي حين وصلت المساهمة النقدية للحكومة إلى 1.12 مليون دولار أمريكي مغطية بالكامل القيم المنصوص عليها في الميزانيات، وصلت مساهمة المجتمعات المحلية إلى 200 323 دولار أمريكي موجهة لصندوق المبادرات المجتمعية فقط، مقارنة بمبلغ 000 872 دولار أمريكي وهو المبلغ المنصوص عليه في تقدير البرنامج لفترة البرنامج بأكملها.

الدروس المستفادة

16 - تحسن الوضع الأمني في جنوب كردفان بصورة مطردة منذ توقيع اتفاقية الهدنة. وقد برهن برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان على إمكانية إدخال النهج التشاركي على مستوى المجتمعات المحلية حتى في المناطق التي نكبت إلى حد كبير بالنزاعات الأهلية والمتأثرة بالمعونات الإنسانية. ومن الخصائص الرئيسية لتمكين النهج التشاركي استقلال إدارة البرنامج (بما في ذلك الوسطاء الذين يسهلون الوصول إلى المناطق المختلفة) والتغطية الفعالة لمجموعات اقتصادية – اجتماعية وأمنية ومؤسسية مختلفة من المعنيين أصحاب المصلحة. كذلك فقد أبقت إدارة البرنامج على استراتيجية نشطة للاتصالات تطلع المجتمعات المحلية وصانعي القرارات على نهج البرنامج وأهدافه.

17 - تمكن البرنامج من الوصول إلى المناطق الخاضعة للحركة الشعبية لتحرير السودان بنشاطين رئيسيين إثنين: (i) توزيع البذار والآليات الأولية لتحسين إنتاج الأغذية والاكتفاء الذاتي؛ و(ii) دراسة استراتيجية إدارة الموارد الطبيعية والمفاوضات مع مجموعات الرعاة والمزارعين. ويعود الفضل في إمكانية القيام بذلك لاستهداف القرى الحدودية والتعاون مع المنظمات غير الحكومية النشطة على طرفي الحدود.

18 - أشرك برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان النساء بصورة فعالة في السياق العام لأنشطته من خلال الجمع بين تشكيلة من الأدوات منها على سبيل المثال رفع الوعي، والتدريب والتأكيد على نظام الحصص، إذ ينص التشريع الذي ينظم عمل لجان التنمية المجتمعية بوضوح على تمثيل النساء في عضويتها وفي طواقمها التنفيذية. وفي حين

يعتبر إسهام النساء كافيا إلا أنه مازالت هنالك حاجة لمزيد من الجهود لردم هوة عدم المساواة في الأصول (التعليم، المعلومات، التمويل الريفي والحصول على الأراضي).

19 - **ملاءمة الآلية الاقراضية المرنة للبرنامج** – وجدت الحكومة ووحدة إدارة البرنامج أن الآلية الاقراضية المرنة تماما للوضع بعد النزاعات ولتعزيز السلام، كما أنها قد سمحت باتخاذ قرار صائب بالاستمرار في البرنامج بالاستناد إلى تقدير الإمكانيات المتاحة في وضع السلام. وقد قدرت الحكومة ووحدة إدارة البرنامج بشكل خاص النهج التفاعلي للآلية الاقراضية المرنة في التصميم والتنفيذ، والسرعة في الوقت الذي يتطلبه تمويل القيام بإجراءات تصحيحية عندما تقتضيها الحاجة. كما لوحظ أن مؤشرات الانطلاق تمنح كلا من واحدة إدارة البرنامج والحكومة والصندوق التركيز الضروري وأنها تجبر وحدة إدارة البرنامج على الإدارة بهدف تحقيق الأثر والنتائج المتوخاة منذ البداية. وتسمح المحصلة الإجمالية للمرحلة الثانية للحكومة والصندوق بتحديد أنشطة مثبتة وذات صلة في آن معا مما يؤدي إلى إحداث أثر أكبر.

إنجازات مؤشرات انطلاق المرحلة الأولى

20 - تم اختيار مؤشرات الانطلاق المحددة المستخدمة لتأكيد التمويل لمرحلة ثانية من برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان بما يتماشى مع نواتج البرنامج في مرحلته الأولى والبنية التمكينية الضرورية لتحقيق الهدف الإجمالي للبرنامج.

(أ) حالة الوضع الأمني التي يستطيع البرنامج في ظلها تنفيذ المرحلة الثانية بنجاح شاملا جميع أعضاء المجتمع المحلي الريفي في الولاية:

تحسن الوضع الأمني باطراد خلال فترة تنفيذ البرنامج.

(ب) الحد الذي وصلت إليه الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية والمجالس المحلية في تطبيق الأساس المنطقي البرنامج ونهج تنفيذه فيما يتعلق بالأمور التالية:

- الصرف من الأموال النظيرة المقدمة من الحكومة وتدفق أموال القرض والمنحة:

كان الصرف من الأموال النظيرة المقدمة من الحكومة غير منتظم سواء لجهة الوقت أو المبالغ. إلا أنه وعلى مدى الفترة من 2001 وحتى 2004 وصل المبلغ الإجمالي المصروف إلى أكثر من 100% من الميزانية المخصصة. أما أموال القرض والمنحة فقد كان تدفقها والصرف منها سلس، كذلك فقد تمت مراجعة الحسابات الخاصة بها سنويا وفي الوقت المحدود لها.

- التوظيف ودعم التوظيف على مستوى المجالس المحلية – والولاية:

قامت إدارات المجالس المحلية بتوفير الموظفين بالكامل للفرق الإرشادية. كذلك فإن هذه الإدارات قد تبنت نهج البرنامج.

- مشاركة النساء:

إجمالا، كانت مشاركة النساء في أنشطة البرنامج جيدة، إلا أن المعوقات الناجمة عن صعوبة التنقل وانتشار الأمية مازالت تحد من مشاركة النساء الفعالة في الإدارة المجتمعية، وفي الأمور المتعلقة بتنقل التكنولوجيا وتبنيها.

- إيجاد أنماط للخدمات المالية والصرف من الخط الائتماني ومعدلات سداد القروض:

استغرق تطوير أنماط جديدة للخدمات المالية وقتا أطول مما كان متوقعا وذلك لإفساح المجال للبنك الزراعي السوداني كي يطور إجراءاته الإدارية ويوظف الموظفين الأكفاء لتنفيذ عنصر التمويل الريفي. أما على مستوى المنتجات المحلية وإذا أخذنا بعين الاعتبار التاريخ الطويل لعمليات الإغاثة فقد تم تسخير المرحلة الأولى من البرنامج لبناء قدرات السكان المحلية على الاستثمار من خلال صناديق المبادرات المجتمعية.

- مدى خصخصة المرافق:

أظهرت دراسات الجدوى المتعلقة بإعادة أحداث مركز نقل الثقافة، وأحداث شركة لتصنيع الأغذية بهدف تصنيع الفائض من محاصيل البستنة أن كلا من الاقتراحين له مزاياه المالية. وتشرع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حاليا بالتدخل لدعم الاقتراحين. وفيما يتعلق بتصنيع الأغذية، فإن المتطلبات المالية الضرورية له أكبر مما هو متاح من التمويل الذي يوفره البرنامج، لذا قدر البرنامج أنه من الأنسب ترك هذا الاستثمار بكامله للقطاع الخاص.

(ج) ملاءمة استراتيجية البرنامج وتحقيق أهدافه المادية الحاسمة:

يمكن إثبات ملاءمة استراتيجية البرنامج من خلال الاهتمام الذي أبدته المجتمعات المحلية للمشاركة فيه وعلى وجه الخصوص للمساهمة في استثماراته المختلفة حتى في المناطق التي عرفت تاريخا طويلا من الاعتماد الكبير على معونات الإغاثة الإنسانية.

(د) التقدم المحرز في قضايا السياسات الرئيسية ودراسات الجدوى مثل:

إصلاح الأراضي لتحسين وصول المجموعات المستهدفة إليها – الغرض من قانون الزراعة والرعي رقم 3 الصادر في العام 2000 عن حكومة ولاية جنوب كردفان هو تنظيم العلاقات بين المزارعين والرعاة، وإيجاد وسيلة لإعادة توزيع الأراضي بصورة تتسم بقدرة أكبر من المساواة. ويعتمد تنفيذ هذا القانون على نتائج دراسات عديدة بما فيها دراسة استراتيجية إدارة الموارد الطبيعية المشار إليها أنفا والدراسة التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول "حيازة الأراضي في النوبة وفنج وأبين المتوقع إنهاؤها في أواخر عام 2005 وهي الدراسة التي تتطرق إلى مسألة حيازة أراضي القبائل وأراضي المشاع. وبصورة مشابهة، سيتم الشروع بأنشطة تتعلق بإصلاح الأراضي عقب أحداث الهيئة الحكومية المعنية بالأراضي طبقا لما نص عليه اتفاق السلام الشامل.

تطوير استراتيجية مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية – تم استكمال دراسة استراتيجية إدارة الموارد الطبيعية، وقد تم التحقق من نتائج هذه الاستراتيجية المقدمة من قبل ممثلين عن الرعاة والمزارعين والمؤسسات الحكومية المعنية.

إضفاء الطابع التجاري على وحدة إكثار البذار في جنوب كردفان ومركز نقل الثقافة التابع لوزارة الزراعة والموارد الحيوانية والري أو مرفق لتصنيع الأغذية. تنبأت دراسات الجدوى المتعلقة بإضفاء الطابع التجاري على وحدة إكثار البذار أن يصل معدل العائد الاقتصادي الداخلي للبرنامج إلى 20% على وجه الإجمال. ومن المقترح إحداث شركة مع مزارعين يتم التعاقد معهم كمساهمين لإنتاج بذار مرخص به. ويتوقع إيجاد هذه الشركة في أواخر العام 2005.

(هـ) نظام فعال للرصد والتقييم يتصف بجملة من المؤشرات القابلة للتحقق كما هو منصوص عليه في الإطار المنطقي لتحديد إمكانية قيام البرنامج بانجاز أهداف طويل الأجل:

بدأ العمل بنظام الرصد والتقييم وهو يساعد البرنامج في اتخاذ إجراءات تصحيحية لضمان ملاءمة وكفاية الخدمات المقدمة. وفي وضعه الحالي يعتبر هذا النظام متسقا تماما مع مؤشرات المستوى الأول المنصوص عليها في نظام إدارة النتائج والأثر إلا أنه مازال بحاجة لرفعه بحيث يتلاءم تماما مع مؤشرات المستوى الثاني ومؤشرات الأثر وفقا لنظام إدارة النتائج والأثر.

الاستنتاجات

21 – حقق برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان والى حد كبير الأهداف الموضوعة له، ومازال تصميمه ملائما وذا صلة. وسيركز البرنامج في مرحلته الثانية على الأهداف المنصوص عليها في التقدير وهي: (i) تطوير خدمات ائتمانية ريفية مستدامة مع المؤسسات المالية غير الرسمية المشاركة المعنية بالادخار والائتمان وربطها بالنظام المالي الرسمي؛ (ii) تخويل الرجال والنساء في المجتمعات المحلية الريفية بالقدرة على تخطيط وتنفيذ وإدارة أنشطتهم الإنمائية الخاصة بهم وحل النزاعات بين المجموعات. وقد تم الإبقاء على نفس هذه العناصر. وتوفر الآليات المدخلة بموجب اتفاق السلام والخاصة بالمشاركة في السلطات والثروات الإطار التمكيني اللازم لتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج.

22 – وافق رئيس الصندوق على مرحلة ثانية من برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان والتي غدت نافذة المفعول في 1 سبتمبر/أيلول 2005. وكما وافق على تعديل اتفاقية التمويل تبعا لذلك.